

ميدى أحمد

الكتابة الرسمية كدليل إثبات

في

القانون المصري المزدوجي



الفهرس

7.....	مقدمة
الفصل الأول: الشروط الواجب توافرها في الورقة الرسمية.	
14.....	المبحث الأول: صدور الورقة من موظف عام أو ضابط
عومي أو شخص مكلف بخدمة	
15.....	المطلب الأول : تعريف الموظف بصفة عامة.
17.....	المطلب الثاني: المكلفوں بالتوثيق بالجزائر.
18.....	المبحث الثاني: سلطة وإختصاص الموظف
العام أو الضابط العمومي	
19.....	المطلب الأول: سلطته وإختصاصه من حيث الموضوع.
24.....	المطلب الثاني: سلطته وإختصاصه من حيث المكان.
25.....	المبحث الثالث: مراعاة الأوضاع والأشكال القانونية.
26.....	المطلب الأول: مرحلة ما قبل التحرير .
27.....	المطلب الثاني: مرحلة التحرير.
32.....	المطلب الثالث: مرحلة ما بعد التحرير.
36.....	المبحث الرابع: جزاء الإخلال بهذه الشروط
وقيمة الورقة الباطلة	
36.....	المطلب الأول: جزاء الإخلال بهذه الشروط.
39.....	المطلب الثاني: قيمة الورقة الباطلة في الإثبات.
الفصل الثاني: آثار الورقة الرسمية.	
43.....	المبحث الأول: قوة الورقة الرسمية من حيث الحجية.
44.....	المطلب الأول: حجية الورقة الرسمية بالنسبة للأطراف.

المطلب الثاني: حجية الورقة الرسمية بالنسبة للغير.	47.....
المطلب الثالث: حجية الورقة الرسمية من حيث الصور.	48.....
الفرع الأول: حجية الصورة الرسمية .	49.....
إذا كان الأصل موجودا.	
الفرع الثاني: حجية الصورة الرسمية .	51
إذا كان الأصل غير موجود.	
أولا: حجية الصورة الرسمية الأصلية	52.....
المأخوذة من الأصل.	
ثانيا: حجية الصور الرسمية	53.....
المأخوذة من الصور الأصلية.	
ثالثا: حجية صور الصور	54.....
المأخوذة من الصور الأصلية.	
المبحث الثاني: قوة الورقة الرسمية من حيث التنفيذ.	55.....
المطلب الأول: العقود والأحكام الصادرة	55
من الجهات الوطنية.	
المطلب الثاني : العقود والأحكام الصادرة	58.....
من الجهات الأجنبية.	
الفصل الثالث: مبدأ إشتراط الكتابة الرسمية والطعن فيها بالتزوير.	
(الإدعاء بالتزوير).	
المبحث الأول: إشتراط الكتابة الرسمية.	61.....
المطلب الأول : القاعدة العامة.	62.....
المطلب الثاني: الكتابة كوسيلة وحيدة للإثبات.	63.....
المطلب الثالث : تطبيقات المبدأ في الميدان	65.....
(تطبيقات قضائية)	

المبحث الثاني : الطعن بالتزوير.	71
المطلب الأول : تعريف التزوير وأنواعه.	71
الفرع الأول: تعريف التزوير.	71
الفرع الثاني : أنواع التزوير.	73
المطلب الثاني: إجراءات رفع دعوى التزوير الفرعية.	75
الفرع الأول : المحكمة المختصة للنظر في الدعوى.	75
الفرع الثاني : مرحلة تقديم هذه الدعوى.	77
الفرع الثالث : شكل دعوى التزوير.	78
المطلب الثالث: الأمر بالتحقيق والفصل في الدعوى.	80
الفرع الأول : الأمر بإجراء التحقيق.	80
الفرع الثاني: الفصل في دعوى التزوير	82
خاتمة.	85
الملاحق	89
قانون رقم 88-27 مؤرخ في 28 ذي القعدة عام	108
الموافق لـ 12 يوليو سنة 1988 يتضمن تنظيم التوثيق	1407
نصوص من القانون المدني متعلقة بالإثبات	119
قرارات صادرة من المحكمة العليا	129
مراجع البحث.	155
الفهرس	159